

## مؤشّــرات حول نشاط الشركة التونسية لأسواق الجملة للثلاثية الأولى من سنة 2023

الوحدة: 1000 دينار

السنة	الثّلاثة أشهر الأولى			الثلاثية الأولى		
المحاسبية	%	2022	2023	2022	2023	البيانسات
2022						
<u>18.722,1</u>	<u>+20,4</u>	<u>4.005</u>	<u>4.823.6</u>	<u>4.005</u>	<u>4.823.6</u>	<u>ا- الإيـــرادات</u>
126,2	+129	10,7	24,5	10,7	24,5	-المداخيل المتأتية من بيع الثلـــج
1.383,2	+9,6	346	379,1	346	379,1	- المداخيل المتأتية من كراءات المباني
						- المداخيل المتأتية من إسداء الخدمات (النسبة
14.753,1	+19,3	3.071,5	3.664,1	3.071,5	3.664,1	على رقم المعاملات)
120,3	+58,8	25	39,7	25	39,7	- مداخيل بيع المطبوعات الخصوصية
2.223,3	+30,9	516,8	676,6	516,8	676,6	- مداخيل الأوراق المالية للتوظيف
116	+13,1	35	39,6	35	39,6	- إيرادات أخرى
<u>11.268,7</u>	<u>+17,6</u>	2.239,4	2.634,3	2.239,4	2.634,3	<u>اا</u> - الأعباء
-	-	-	-	-	-	- الأعباء المالية
9.854,1	+15,1	2.098,1	2.414,3	2.098,1	2.414,3	- أعباء الاستغلال
(7.433,6)	(+14,4)	(1.635,9)	(1.872,1)	(1.635,9)	(1.872,1)	(من بينها مصاريف الأعوان)
1.414,6	+55,7	141,3	220	141,3	220	- أعباء الاستغلال الأخرى
<u>31,7</u>	-	<u>35,8</u>	<u>36,5</u>	<u>35,8</u>	<u>36,5</u>	<u>ااا-</u> نسبة تطوّر الهام <u>ش (</u> %)

الأرقَام التي تخصّ سنة 2023 هي حسب المعطيات المحاسبية الوقتيّة و غير مدقّقة

نسبة تطوّر الهامش= إيرادات الإستغلال – أعباء الإستغلال – \*100 الستغلال – أعباء الإستغلال – \*100 الإستغلال

## الملاحظات:

- سجّلت الإيرادات خلال الثّلاثيّة الأولى من سنة 2023 تطورا بـ 20,4% مقارنة بالثّلاثيّة الأولى من سنة 2022 مرده أساسا تطور المداخيل المتأتية من إسداء الخدمات الموظفة على رقم معاملات الخضر والغلال والأسماك بـ 592,6 أد وكذلك تطوّر مداخيل الأوراق المالية للتوظيف بـ 159,8 أد نتيجة تطور قيمة الأموال المودعة لدى المؤسسات البنكية وتطوّر نسب الفائدة المقترحة من طرفها.
- سجلت أعباء الشّركة خلال الثّلاثيّة الأولى من سنة 2023 إرتفاعا بـ 17,6% مقارنة بالثلاثية الأولى من السّنة الماضية مردّه أساسا: إرتفاع أعباء الإستغلال نتيجة الإنعكاس المالي المترتب عن الزيادة القانونية في الأجور وعن تنقيح النظام الأساسي للأعوان وكذلك ارتفاع أعباء الإستغلال الأخرى نتيجة زيادة تكاليف إستهلاك الماء والبنزين والكهرباء والغاز. هذا إلى جانب تعديل نسبة المساهمة الاجتماعية التضامنية طبقا لقانون المالية لسنة 2023.